الأمم المتحدة

EP

UNEP/GC.27/5

Distr.: General
22 December 2012

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٨ – ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣
البندان ٤ (أ) و٥ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة: متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة

التقدم المحرز في تنفيذ المقرر د.إ – ٧/١٢ المتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د.إ – ٧/١٢، على النحو المطلوب في الفقرة ٧ من المقرر.

* UNEP/GC.27/1.

أولاً – الإجراءات المقترح أتخذها من قِبَل مجلس الإدارة

١ – قد يرغب مجلس الإدارة في أن ينظر في اعتماد مقرر يكون على غرار الخطوط المقترحة من المدير التنفيذي. وستُعرض الإجراءات المقترحة كلاً على حدة على لجنة الممثلين الدائمين من أجل استخدامها في إعداد مشاريع مقررات كي ينظر فيها المجلس.

ثانياً – التقدم المحرز في العمل على ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ألف – مقدمة

٢ – أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٧ من المقرر د.إ – ٧/١٢، الذي طلب فيه مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ المقرر إلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة والعشرين.

٣ – وقد كان الاستهلاك والإنتاج المستدامان هما أساس جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في عام ٢٠٠٢، اعترف المجتمع الدولي بأن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة هو هدف رئيسي وشرط أساسي للتنمية المستدامة. ودعت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى وضع إطار برامج لعشر سنوات دعماً للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع بالتحول صوب تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود الطاقة الممكنة للنُظم الإيكولوجية. ومنذ ذلك الحين، تحقق تقدم هام من خلال مبادرات وشراكات متعددة، من بينها عملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي يشترك في تنسيقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وتلك العملية العالمية المتعددة أصحاب المصلحة دعمت، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، تنفيذ الإنتاج والاستهلاك المستدامين في جميع المناطق الإقليمية وأدت دوراً رئيسياً في توفير مدخلات من أجل وضع إطار البرامج العشري المدعو إليه في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٤ – وقد نظرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار البرامج العشري أثناء دورة تنفيذه التي امتدت من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢ اعتمد رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) إطار البرامج العشري بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،[(١)].كما هو مبيّن في الفقرة ٢٢٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''.[(٢)]

٥ – ومطلوب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بمهام أمانة الإطار العشري وأن ينشئ ويدير صندوقاً استئمانياً لدعم تنفيذ ذلك الإطار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمثل هذا مؤشراً مشجعاً على الثقة والاعتراف ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعمله وخبرته فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(١) A/CONF.216/5، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

٦ - وهذا التقرير منظم وفقاً لفقرات منطوق المقرر د.إ - ٧/١٢. وهو يعدد الإجراءات المتخذة استجابة للمقرر ويعكس، ضمن جملة أمور أخرى، الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني، والجهود التي بذلها القطاع الخاص من أجل التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومبادرات أخرى، مع التركيز على المعرفة العلمية والسياساتية. وهو يناقش أيضاً الأعمال التحضيرية التي أسهمت في اعتماد إطار البرامج العشري في مؤتمر ريو + ٢٠.

باء - التقدم المحرز في العمل

١ - اعتماد إطار البرامج العشري بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٧ - أعاد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر ريو + ٢٠ تأكيد أن تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو أحد الأهداف العليا وأحد الشروط الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة. وأكدوا مجددا أيضاً أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٨ - وعززوا أيضاً التزامهم بتسريع التحول صوب أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة باعتماد إطار البرامج العشري بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وكان هذا هو نتيجة ملموسة وعملية إلى حد كبير لمؤتمر ريو + ٢٠. فالفقرة ٢٢٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ نصها كما يلي:

> ونعتمد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على النحو المذكور في الوثيقة A/CONF.216/5، ونؤكد أن البرامج المدرجة في الإطار برامج طوعية وندعو الجمعية العامة إلى أن تسمي في دورتها السابعة والستين هيئة مؤلفة من الدول الأعضاء لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتفعيل الإطار على نحو تام.(٣)

٩ - ويستجيب إطار البرامج العشري لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عام ٢٠٠٢. فكما طلبت الدول الأعضاء، تنص وثيقة الإطار العشري على أن ''الإطار ينبغي أن يستفيد من الجوانب القيّمة التي تنطوي عليها تجارب من قبيل عملية مراكش، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. وينبغي أن يجري النظر في إدماج الأنشطة الجارية لعملية مراكش، مثل أفرقة العمل التابعة للعملية، في هيكل الإطار العشري للبرامج.(٤)

١٠ - وإطار البرامج العشري هو إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي من أجل تسريع التحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والأهداف الرئيسية للإطار هي دعم وضع سياسات ومبادرات إقليمية ووطنية تسهم في فصل النمو الاقتصادي عن التردي البيئي وذلك من خلال كفاءة استخدام الموارد مع خلق فرص سوقية جديدة والإسهام في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق التنمية الاجتماعية؛ وتقديم المساعدة المالية والتقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات للبلدان النامية لدعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ والعمل كمنبر لتقاسم المعلومات والمعارف بشأن أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومبادراتهما وأفضل ممارساتهما، وتعزيز التعاون، وإقامة شراكات جديدة، بما في ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص.

---

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٢٦.

(٤) A/CONF.216/5، المرفق، الفقرة ٢ (ب) (وهي متاحة على الموقع http://sustainabledevelopment.un.org).

١١ - وتوفر وثيقة الإطار رؤية الإطار وأهدافه وقيمه فضلاً عن وظائفه وهيكله التنظيمي ووسائل تنفيذه ومعايير برنامجية وقائمة أولية غير شاملة تضم خمسة برامج. وهو يطلب أيضاً إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتولى مهام أمانة الإطار وأن ينشئ ويدير صندوقاً استئمانياً لدعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(أ) الهيكل التنظيمي للإطار

١٢ - يتضمن الهيكل التنظيمي للإطار العشري أمانة (هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، ومجلساً صغيراً، وفريقاً تنسيقياً مشتركاً بين الوكالات تابعاً للأمم المتحدة، ومراكز تنسيق وطنية ومراكز تنسيق تابعة لأصحاب المصلحة، وهيئة مؤلفة من الدول الأعضاء لتلقي تقارير من المجلس والأمانة واستعراض الإطار العشري في نهاية فترة خمس سنوات.

'١' الأمانة

١٣ - تتمثل وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفة أمانة الإطار في التعاون عن كثب مع الدول الأعضاء والاستجابة لها؛ والتنسيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة؛ وتشجيع المشاركة النشطة من قِبَل أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ والإسهام في الوفاء بوظائف الإطار؛ وتعهُّد قائمة آنية للبرامج والمبادرات النشطة ضمن الإطار؛ وتنظيم وخدمة الاجتماعات ذات الصلة بشأن الإطار؛ وتقديم تقارير مرة كل سنتين إلى الهيئة التي تسميها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين[٥] عن أنشطة الصندوق الاستئماني للإطار وأدائه المالي.

'٢' فريق التنسيق المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة

١٤ - ستتمثل الأهداف الرئيسية لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات في كفالة تعاون الأمم المتحدة في تنفيذ الإطار، وتحديد أوجه التآزر والمشاريع المشتركة، وإشراك هيئات الأمم المتحدة في الأنشطة ذات الصلة بالإطار العشري من قبيل البرامج والبحوث والاجتماعات والتنفيذ على الصعيد الوطني.

'٣' المجلس الصغير

١٥ - ستتمثل وظائف المجلس الصغير في الترويج للإطار؛ وتوجيه أمانة الإطار؛ ومساعدة الأمانة في تأمين التمويل اللازم للإطار، بما في ذلك التبرعات للصندوق الاستئماني من أجل البرامج؛ والإشراف على تشغيل الأمانة للصندوق الاستئماني وعلى عملية الموافقة على مشاريعه ضماناً للحياد والموضوعية والشفافية والمساءلة والتوازن الإقليمي في تخصيص موارد الصندوق واستخدامها؛ واستعراض التقارير المرحلية السنوية التي تقدمها الأمانة عن البرامج المضطلع بها ضمن الإطار؛ وتقديم تقارير سنوياً إلى الهيئة التي تسميها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين؛ والدعوة إلى عقد اجتماعات دولية وإقليمية؛ وتوجيه الأعمال التحضيرية للاستعراض الخمسي للإطار؛ ودعوة ممثلي هيئات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية إلى المشاركة في مداولاته.

---

(٥) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة أن تسمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المؤقتة المؤلفة من الدول الأعضاء لتلقي التقارير من المجلس والأمانة على النحو المبيّن في الإطار العشري وأن تستعرض هذا الترتيب المؤقت في دورتها الثامنة والستين (القرار ٦٧/٢٠٣).

١٦ - وقد قررت الجمعية العامة لاحقاً إنشاء مجلس مكون من ١٠ أعضاء يتألف من عضوين من كل مجموعة إقليمية تابعة للأمم المتحدة، وقررت كذلك أن تسمي، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعضاء المجلس لفترة ولاية أولية مدتها عامان وطلبت إلى أمانة الإطار العشري وضع اقتراح بشأن مدة الولايات اللاحقة، كي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.[٦]

'٤' مراكز التنسيق الوطنية ومراكز التنسيق التابعة لأصحاب المصلحة

١٧ - ستسمي الدول الأعضاء مراكز تنسيق وطنية بهدف كفالة الاتصال والتنسيق مع المجلس والأمانة ودعم تنفيذ الإطار. ومتوقع أيضاً من أصحاب المصلحة الآخرين أن يحددوا مراكز تنسيق تابعة لهم.

'٥' الهيئة المؤلفة من الدول الأعضاء لتلقي التقارير واستعراض التقدم المحرز

١٨ - طلب رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في مؤتمر ريو + ٢٠، في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، إلى الجمعية العامة أن تسمي في دورتها السابعة والستين هيئة مؤلفة من الدول الأعضاء لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتفعيل الإطار على نحو تام. وقررت الجمعية العامة لاحقاً أن تسمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المؤقتة المؤلفة من الدول الأعضاء لتلقي التقارير من المجلس والأمانة كما هو مبين بالتفصيل في الإطار العشري واستعراض هذا الترتيب المؤقت في دورتها الثامنة والستين.

(ب) وسائل تنفيذ الإطار

١٩ - إن وسائل تنفيذ الإطار ستدعمها المساهمات المالية من جميع المصادر المتاحة وصندوق استئماني طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشئه ويديره. وستكون آلية تنفيذ أخرى هي مركز عالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، سيكون المنبر الرئيسي لتبادل المعلومات والأدوات وأفضل الممارسات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

'١' الصندوق الاستئماني

٢٠ - إن الأهداف الرئيسية للصندوق الاستئماني هي تلقي وتعبئة الموارد على نحو مستقر ومستدام ويمكن التنبؤ به من أجل وضع برامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء، وتشجيع تخصيص الموارد بشفافية. وسيُستخدم الصندوق في دعم تنفيذ الإطار العشري في البلدان النامية، مثلاً بتوفير الأموال الابتدائية لوضع مقترحات برنامجية وتنفيذها.

'٢' المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٢١ - سيكون المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو مركز المعلومات ''الجامع'' للإطار العشري. وسيركز على واضعي السياسات وأوساط الاستهلاك والإنتاج المستدامين على نطاق العالم. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة الإطار، على تصميم وإقامة مركز دينامي وتفاعلي من أجل جمع التجارب وأفضل الممارسات والمعارف عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ونشرها وتقاسمها في جميع المناطق الإقليمية. وسينطوي المركز على السمات التالية: قاعدة بيانات بشأن مبادرات

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٧، الفقرة ٥.

الاستهلاك والإنتاج المستدامين تشمل جميع مواضيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومكتبة إلكترونية، وقسم للأنباء والأحداث، بما يشمل الرسائل الإخبارية، ووحدة للتعاون تشمل دليلاً للخبراء وأفرقة عاملة ومنتديات للمناقشة. وستجري استضافة ١٧ جماعة مواضيعية وإقليمية لتيسير الوصول السريع والمركز إلى المعلومات. وستكون المعلومات المتعلقة باستدامة المنتجات، والنُظم الغذائية والمدن والمباني وأساليب الحياة والتعليم المستدامة من بين المواضيع المتناولة. ومن المتوقع إطلاق المركز رسمياً في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

'٣' برامج الإطار العشري

٢٢ - تمثل البرامج أساس الإطار. وهي ستجمع ما بين المبادرات والشراكات القائمة العاملة في مجالات مماثلة، وستبني تآزرات وتعاوناً بين أصحاب المصلحة لتعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف المتبادلة والإقلال إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود القائمة. وستُسهم برامج الإطار في تحقيق أهداف الإطار ووظائفه، مع الاستجابة للاحتياجات والأولويات والظروف الوطنية والإقليمية. وستشجّع مشاركة الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وستستخدم البرامج مزيجاً من أدوات السياسات وستكون لها أهداف وأنشطة ومؤشرات نجاح واضحة. ويشمل نص الإطار قائمة إرشادية ومفتوحة لهذه البرامج. وتستفيد القائمة من الخبرة المكتسبة من خلال عملية مراكش، بما في ذلك تلك المجالات المحددة في اجتماعات الموائد المستديرة والاستراتيجيات وخطط العمل المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتتعلق البرامج الأولية الخمسة بمجالات إعلام المستهلكين؛ وأساليب الحياة المستدامة والتعليم؛ والشراء العام المستدام؛ والمباني المستدامة والتشييد المستدام؛ والسياحة المستدامة، بما يشمل السياحة الإيكولوجية. وسيكون من الممكن أيضاً وضع برامج إضافية، إذا طلبت البلدان ذلك، في مجالات من قبيل المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، والأغذية الزراعية، والتبديد، والنقل، وغير ذلك من المجالات.

'٤' التعاون مع كيانات الأمم المتحدة ومساهمة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التخفيف من وطأة الفقر

٢٣ - دعماً للأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠ اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم عدة أحداث دولية وحدث إقليمي واحد. وعُقد في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٢ حدث جانبي ذو أهمية خاصة من زاوية تنفيذ الإطار في المستقبل، تناول موضوع ''عمل الأمم المتحدة الموحد من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين''. وقد نُظم هذا الحدث مع كيانات تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للسياحة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وقدمت تلك الكيانات منظوراتها بشأن أولويات تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فضلاً عن دلائل نوع الأنشطة التي ستدعمها في الإطار العشري. وفي الحدث الجانبي، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمفوضية الأوروبية *التوقعات العالمية بشأن سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين: اتخاذ إجراءات معاً*،[(٧)] المتاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. ويضم ذلك المنشور ٥٦ دراسة إفرادية من مختلف أنحاء العالم أجرتها الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

(٧) متاح على الموقع http://www.unep.fr/scp/go/index.htm.

٢٤ - ويمثل الاستهلاك والإنتاج المستدامان فرصة هامة للتخفيف من وطأة الفقر بتمكين البلدان من أن تحقق ما هو أكثر وأفضل بموارد أقل من خلال عمليات إنتاج أكثر كفاءة وأن ''تقفز'' إلى الاستدامة، مع إيجاد فرص سوقية جديدة استناداً إلى الطلب المتزايد على المنتجات المستدامة على نطاق العالم. وفي مؤتمر ريو + ٢٠، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً، يحمل عنوان *الاستهلاك والإنتاج المستدامان من أجل التخفيف من وطأة الفقر*،(٨) يستكشف الصلات بين تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر، والتنمية المستدامة. ويعرض التقرير إطاراً نظرياً يبيّن الكيفية التي تدعم بها الموارد الطبيعية والبيئة الجهود الإنمائية. وتصور ذلك الإطار ست دراسات إفرادية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من بينها الطاقة والزراعة وإدارة النفايات والتنمية الحضرية، تحدد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يحققها التحول صوب أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتُبرز استنتاجات التقرير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق للبلدان النامية نتيجة للتحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي يدعم أيضا النظم الإيكولوجية الإنتاجية الموجودة في الطبيعة.

٢ - تعزيز دعم وضع وتنفيذ البرنامج الفرعي المعني بكفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٥ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشجيع ودعم تنفيذ برنامجه الفرعي المعني بكفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين، بحيث عزز وضاعف عمله مع الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٢٦ - وقد تحقق تقدم في تعزيز الأساس العلمي لكفاءة استخدام الموارد، وتحسين فهم الكيفية التي يرتبط بها استخدام الموارد وما يتصل به من آثار بيئية بأنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحديد الفرص الإنمائية التي تنبثق من الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال تقارير فريق الموارد الدولي والتقارير التقنية عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتخفيف من وطأة الفقر.

٢٧ - وكما هو مبين أعلاه، كان اعتماد الإطار العشري في مؤتمر ريو + ٢٠ إنجازاً هاماً. وإضافة إلى ذلك الإنجاز، أُطلقت شراكات بين أصحاب مصالح متعددين بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، وأصحاب مصلحة آخرين، من بينها مبادرة الشراء العام المستدام - وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكثر من ٤٠ شريكاً، من بينهم حكومات، وسلطات محلية، ومنظمات غير حكومية - والمبادرة العالمية للمدن المتسمة بكفاءة استخدام الموارد - بدعم من موئل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والحكومات، وشبكات المدن.

٢٨ - وتعززت الأنشطة الرامية إلى تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الإقليمي وفي السياسات الوطنية والقطاعية، مثلاً من خلال شراكة استراتيجية مع المفوضية الأوروبية، بما في ذلك في سياق برنامج SWITCH - آسيا. وعنصر دعم السياسات في ذلك البرنامج، الذي يمثله برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عزز قدرة واضعي السياسات على وضع وتنفيذ سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال ثلاث حلقات دراسية عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بالاستفادة من تقييم للاحتياجات

(٨) متاح على الموقع http://www.unep.org/resourceefficiency/Portals/24147/scp/nap/pdf/DTIx1515xPA-SCPforPovertyAlleviation.pdf.

من حيث القدرات انتهى إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٢. وقد عُقدت الحلقات في بيجين ومانيلا وكولومبو، بحيث شملت شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، على التوالي. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أواخر عام ٢٠١٢، بالاشتراك مع مركز البحر المتوسط لخطط العمل والنشاط الإقليمي للإنتاج الأنظف، في تنفيذ مشروع برنامج SWITCH – البحر المتوسط، الذي يركز على الأردن، وإسرائيل، وتونس، والجزائر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والأرض الفلسطينية المحتلة. وسيطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة قريباً أيضاً مشروع EaP – الأخضر، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو مشروع يركز على أذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا.

٢٩ – ونظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية حلقة عمل دون إقليمية في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكانت أهداف تلك الحلقة هي إجراء استعراض أقران لمبادرات وأنشطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين المنفذة في بلدان المنطقة دون الإقليمية ومناقشة الاحتياجات والفرص المتعلقة بالتحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين بعد مؤتمر ريو + ٢٠ ودعم تصميم وتنفيذ السياسات ذات الصلة من أجل ١٠ من بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، والنيجر).

٣٠ – وتحقق تقدم جيد أيضاً في العمل مع أوساط قطاع الأعمال والأوساط المالية وفي تشجيع نُهج ومنهجيات دورة الحياة، بما في ذلك العمل بشأن بناء القدرات فيما يتعلق بالوسم الإيكولوجي. ونظّم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة واستضاف في مؤتمر ريو + ٢٠ يوماً من الأحداث الجانبية للقطاع الخاص بشأن موضوع ''الإلهام، والاستثمار، والابتكار''، وهي أحداث عُقدت تحت إشراف منتدى الاستدامة الخاص بالشركات وبرعاية اتفاق الأمم المتحدة العالمي. وعملاً على تسريع التحول صوب مجتمعات أكثر كفاءة في استخدام الموارد، شددت تلك الأحداث تشديداً خاصاً على تشجيع إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الممارسات الإدارية للمصارف، وشركات التأمين، والمستثمرين، باعتبار أنها تساهم في تشكيل اقتصادنا، وذلك من خلال المبادرة التمويلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل القطاعات المستهدفة أيضاً الأغذية والزراعة، فضلاً عن قطاعات البناء والتشييد، وذلك نظراً لأثرها البيئي الكبير، فضلاً عن قطاع خدمات السياحة. ويكتسب الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولوسطائها من خلال برنامج كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، زخماً جديداً ببرنامج يستغرق ثلاث سنوات ويركز على الابتكار الإيكولوجي بدأ في عام ٢٠١٢. وسيستحدث البرنامج أدوات، ويعرض مبررات العمل والسياسات من أجل اتخاذ إجراءات ودعم المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والجهود الوطنية للبيان العملي بشأنه في ٤٧ بلداً.

٣١ – وبهدف زيادة تشجيع أنماط الاستهلاك الأكثر استدامة، قُدمت مبادئ توجيهية ومشورة بشأن السياسات للسلطات العامة الوطنية من أجل تشجيع إدارة الموارد بكفاءة وشراء منتجات مستدامة، بالاضطلاع بأنشطة في سبعة بلدان. ويجري حالياً التوسع في تلك الأنشطة في سياق المبادرة الدولية للشراء العام المستدام التي أُطلقت على هامش مؤتمر ريو + ٢٠.

٣٢ – وقُدم أيضاً دعم متواصل لكيانات الأمم المتحدة الشقيقة لمساعدتها على تعميم الاستدامة في عملياتها: وانتهى حالياً أكثر من نصفها من وضع مسودات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من

ممارسات الشراء. وهذا يشمل تقديم دعم لمنشورات مبادرة الأمم المتحدة المستدامة التي أُطلقت في عام ٢٠١٢: *التحرك نحو جعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً*؛ ودليلاً توجيهيا للأحداث المستدامة؛ وتدريباً على الإنترنت بشأن الشراء المستدام، يحمل عنوان ''الشراء من أجل عالم أفضل''.

٣ – دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تركز على خطط الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني

٣٣ – ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحليل بشأن وضع خطط عمل وطنية تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك كمساهمة في تحقيق هدف آيشي ٤ لبروتوكول ناغويا في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.[٩] وفي عام ٢٠١٢، كان العمل المتعلق بذلك في أوروبا، الذي سيُستكمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يتكون من دراسة مسحية تركز على النقل والسياحة وكفاءة الطاقة في المباني في مونتينيغرو. وشهدت آسيا استعراضاً بشأن تعزيز الإطار القانوني لكفاءة استخدام الموارد في كمبوديا، ووضع خطة وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتخطيطاً وطنياً بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في الفلبين. وإضافة إلى ذلك، وكمتابعة لخطة العمل الوطنية التي وُضعت في عام ٢٠١١ في فييت نام، نظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حواراً وطنياً بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يحدد خيارات السياسات لإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في خطة عمل كل وزارة حكومية. ونظّم البرنامج أيضاً حلقة عمل تشاورية وطنية في مصر، تسهم في رؤية وخريطة طريق وطنيتين بشأن تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر. وفي أفريقيا، وضعت البلدان النموذجية للمرحلة الثانية ضمن برنامج الإطار العشري الأفريقي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين – وهي أوغندا وبوركينا فاسو وزامبيا وغانا – برامجها الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي أقرتها حكوماتها، ونفذت بعض المشاريع ذات الأولوية المحددة في البرامج.

٣٤ – ومن خلال عنصر دعم السياسات في مشروع SWITCH – آسيا، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً بشأن احتياجات دعم السياسات ومطالب تعزيز القدرات لدى البلدان الآسيوية فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويشمل التقييم ١٩ بلداً آسيوياً (أفغانستان، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، والصين، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، والهند). وهو يستند إلى استعراض لوثائق السياسات الرئيسية التي تتناول الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخطط التنمية الوطنية، والسياسات القطاعية بشأن الإسكان والبنية التحتية والنقل والطاقة والمياه.

٣٥ – ومن الأمور الأساسية أيضاً دراسة الطريقة التي تدمج بها سياسات ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الالتزامات المترسخة في الاتفاقات البيئية الرئيسية. وقد كان هذا هو هدف دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أدوات المعلومات المتعلقة باستدامة المنتجات، ستُعرض في حلقة عمل تُعقد في عام ٢٠١٣ ويشارك فيها ممثلون لأمانات الاتفاقيات والبرامج الرئيسية للتوسيم وإصدار الشهادات.

(٩) الهدف ٤: بحلول عام ٢٠٢٠، كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاعات الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتكون قد سيطرت على آثار استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

٤ - جهود الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين للتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات ذات الأثر البيئي الاجتماعي الكبير، بما في ذلك من خلال المسؤولية البيئية والاجتماعية المؤسسية

(أ) الاستدامة في القطاع الخاص

٣٦ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إشراك قطاعات الأعمال والصناعة في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢ في مؤتمر قمة ريو + ٢٠، نظّم البرنامج واستضاف يوماً من الأحداث الجانبية للقطاع الخاص بشأن موضوع ''الإلهام، والاستثمار، والابتكار'' (أنظر الفقرة ٢٩ أعلاه). وعرض حوار رفيع المستوى ثلاثي الأطراف - يُبث حياً على موقع الأمم المتحدة الشبكي (un.org)- تقريراً، عنوانه *مبررات الاقتصاد الأخضر*، اشتمل على جلسات متعددة بشأن قطاعات محددة. ويستفيد التقرير من البحوث والدراسات الإفرادية التي أُجريت على نطاق العالم، ويحوّل مبررات الاقتصاد الكلي التي تحددها سلسلة ''تقرير الاقتصاد الأخضر'' إلى مبررات صالحة. وأقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاق العالمي، بالاستفادة من نجاح هذا الحدث، وبدعم من مبادرة ''قطاع الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية''، شراكة لتنظيم سلسلة من المنتديات العالمية السنوية لقطاع الأعمال.

(ب) الإبلاغ عن الاستدامة

٣٧ - يُعترف بجدوى الإبلاغ عن الاستدامة في الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وتؤيد تلك الوثيقة وضع نماذج لأفضل الممارسات وتيسير اتخاذ إجراءات لإدماج الإبلاغ عن الاستدامة. وقد أعلنت أربع حكومات - هي حكومات البرازيل والدانمرك وجنوب أفريقيا وفرنسا - عن إنشاء ''مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧'' لتعزيز إبلاغ الشركات عن الاستدامة ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرة العالمية للإبلاغ (GRI) إلى تولي مهام أمانة تلك المجموعة. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرة العالمية للإبلاغ المجموعة في الأعمال التحضيرية المتعلقة برؤيتها وجهودها الرامية إلى مد يد المساعدة إلى أصحاب المصلحة، وإنشاء مجموعة مرجعية دولية، وإعداد قائمة جرد لأفضل الممارسات بشأن تشجيع الإفصاح من جانب الشركات. وانخرطت المجموعة أيضاً في مناقشات في اللجنة الثانية للجمعية العامة، مع تنظيمها حدثاً جانبياً في نيويورك في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٣٨ - وفي مؤتمر ريو + ٢٠ أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مؤسسة ديلوات ومركز حوكمة الشركات في أفريقيا (كلية الأعمال بجامعة ستيلينبوش)، المنشور المعنون *تحقيق رتبة استثمارية: مستقبل الإبلاغ من قِبل الشركات*. وذلك المنشور يجمع ما بين آراء القادة الدوليين في الأوساط الأكاديمية، والحكومات، والقطاع الخاص والقطاعات المالية عن مستقبل الإبلاغ من قِبَل الشركات. وهو يحلل الجوانب الحاسمة الأهمية من جوانب المسألة، من قبيل تعريف الإبلاغ المتكامل، والتنظيم، وقضايا الحوكمة التي ينطوي عليها الإبلاغ عن الاستدامة، فضلاً عن إمكانية إسهام الإبلاغ المتكامل في تحقيق اقتصاد أخضر يتسم بكفاءة استخدام الموارد.

(ج) الاستهلاك والإنتاج المستدامان في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

'١' كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف

٣٩ - عزز برنامج الإنتاج المتسم بكفاءة استخدام الموارد والأنظف المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولوسطائها في مجال الابتكار الإيكولوجي. وبدأت في عام ٢٠١٢ شراكة تستغرق ثلاث سنوات مع المفوضية الأوروبية، ستستحدث أدوات، وتقدم مبررات الأعمال والسياسات من أجل اتخاذ إجراءات، وتدعم المراكز والجهود في مجال البيان العملي في ٤٧ بلداً. وعلى الصعيد الوطني، نُفِّذت أنشطة في إطار البرنامج في عام ٢٠١٢ في ألبانيا ورواندا، في سياق مبادرة ''توحيد الأداء على مستوى منظومة الأمم المتحدة''، وفي صربيا، حيث نفّذ المركز الوطني للإنتاج الأنظف أنشطة في مجال بناء القدرات بشأن السياحة الريفية المستدامة من أجل كفاءة الطاقة وإدارة الموارد على نحو مستدام.

'٢' الإنتاج الأكثر أماناً

٤٠ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعميمه (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) وتطبيقه *كتيِّب الإنتاج المسؤول: إطار لإدارة الأخطار الكيميائية من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم* من خلال شراكات مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في سري لانكا والصين وغانا وفييت نام ومصر. وإضافة إلى ذلك، شملت الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢ في إطار الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الدولي للرابطات الكيميائية، التي أنشئت في عام ٢٠١٠، تصميم مشروعين - أحدهما في فييت نام والآخر على المستوى دون الإقليمي في أفريقيا (في منطقتي شرق أفريقيا وغرب أفريقيا دون الإقليميتين)، وحدثاً حوارياً جانبياً رفيع المستوى في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية التي عُقدت في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(د) توجيهات من أجل الإنتاج المسؤول والأكثر أماناً

٤١ - عُقدت في بانكوك خلال الفترة من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ حلقة عمل خبراء بشأن الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي (APELL) والإنتاج المسؤول وذلك بهدف بناء قدرة خبراء تايلند على تكوين مجموعة مدربين لزيادة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التكيف وتنفيذ الإنتاج المسؤول ونُهج الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي. وجمعت حلقة العمل أيضاً خبراء في الإنتاج المسؤول وممارسين له من آسيا، مما عزز التعاون فيما بين الشبكات الإقليمية لخبراء الإنتاج المسؤول وخبراء الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تايلند وسري لانكا والصين وفييت نام والهند.

٤٢ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشاريع في السنغال ومالي في إطار برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي طيلة عام ٢٠١٢، واضعاً خريطة طريق لاتقاء الحوادث الكيميائية والتأهب لها. وفي عام ٢٠١٢، بدأ البرنامج مشاريع ذات أهداف مماثلة في جمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وقدم الدعم للفلبين وكمبوديا في إعداد مقترحات مشاريع من أجل تمويل برنامج البداية السريعة.

٤٣ - ونُشرت مجموعة عناصر لدعم التنفيذ كي تصاحب التوجيهات القائمة بشأن تنفيذ الإطار المرن لاتقاء الحوادث الكيميائية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك لتوفير مزيد من التوجيهات والمواد

بشأن تنفيذ الإطار المرن. واجتمع فريق الخبراء العامل المعني بالإطار المرن، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمرة الثامنة، في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث ضم ممثلين من وكالات الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمات الخبراء الإقليمية والوطنية، إلى جانب خبراء مستقلين.

٤٤ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنشور المعنون *الاحتفال بذكرى مرور ٢٥ عاماً على برنامج الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي (APELL)* وفيلماً وثائقياً بالفيديو عن المنتدى العالمي للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للبرنامج، الذي عُقد في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأقيمت شراكة مع جامعة باهيا بلانكا في الأرجنتين ومع جامعة تسينغوا في الصين لإقامة مراكز لبرنامج (APELL) ومراكز للإنتاج المسؤول داخل الجامعتين. وجرى في شيلي والأرجنتين (في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢) تشجيع بناء القدرات والتشارك فيما بين بلدان الجنوب بشأن اتقاء الحوادث الكيميائية والتأهب لها وبشأن برنامج APELL.

٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي تأخذ في الاعتبار المسؤوليات المحددة في مشروع النص المتعلق بالإطار العشري الذي وضعته بالتفصيل لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عشرة

٤٥ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله لتشجيع ودعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، معززاً عمله مع الحكومات وهيئات القطاع الخاص والباحثين والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، ومتوسعاً في ذلك العمل. وقد أُطلقت مبادرات وشراكات جديدة، وزاد التدريب وبناء القدرات في جميع المناطق الإقليمية، وعُززت أنشطة الإعلام وإذكاء الوعي.

(أ) التعليم وأساليب الحياة

٤٦ - في عام ٢٠١٢، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوسيع نطاق عمله بشأن التعليم والتدريب من أجل الشباب فيما يتعلق بالاستهلاك المستدام (YouthXchange) وأساليب الحياة من خلال منشورين أُعدا بالاشتراك مع منظمة اليونسكو هما: *YouthXchange Green Skills and Lifestyles Guidebook*، المواضيعي، الذي يرمي إلى مساعدة الشباب على معرفة الاقتصاد الأخضر والمهارات اللازمة لتحقيقه (ومن ذلك مثلاً الابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال الخضراء)؛ والدليل التوجيهي الإقليمي *YouthXchange Training Kit on Responsible Consumption for Africa*، الذي يتكون من دراسات إفرادية محلية ووطنية وإقليمية تعبر عن حقائق أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة المستدامة في أفريقيا. ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً ونظّم حلقات عمل تدريبية وأنشطة لبناء القدرات موجهة إلى الأطفال وصغار السن والمعلمين وواضعي السياسات في أفريقيا وأوروبا وآسيا لدعم تكييف محتوى منشوري YouthXchange الصادرين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو وترجمتهما وتعميمهما على نحو موجه.

٤٧ - وجرى الاضطلاع أيضاً بأنشطة على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال التعليم من أجل الاستهلاك المستدام، بحيث جرى تعزيز عمل فرقة عمل عملية مراكش المعنية بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام (التي ترأسها حكومة إيطاليا) وعمل فرقة العمل المعنية بأساليب الحياة المستدامة (التي ترأسها حكومة السويد). ويجري تنفيذ ثلاثة مشاريع نموذجية في شيلي وإندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، مع مؤسسة المستهلكين الدولية (Consumers International)، ومؤسسة YPB - التنمية المستدامة، والمجلس الوطني للإدارة البيئية، على التوالي، كشركاء تنفيذيين. والهدف الرئيسي للمشروع هو تعميم التعليم من أجل

الاستهلاك المستدام في مناهج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي. وتسهم المشاريع مباشرة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ ويجري تنفيذها مع شركاء، من بينهم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والشراكة من أجل التعليم والبحوث بشأن العيش المسؤول. وفي عام ٢٠١٢، أجريت استعراضات وأجري تحليل لأطر السياسات الوطنية القائمة ذات الصلة بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام، وعُقدت مناقشات موائد مستديرة وطنية لأصحاب مصلحة متعددين مع واضعي السياسات وخبراء التعليم لاستحداث أفضل النُهج والأدوات، ووُضعت مبادئ توجيهية وتوصيات وطنية وجرى تعميمها إلى جانب استراتيجيات تنفيذ وطنية.

(ب) مبادرة دورة العُمر

٤٨ – يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إعداد منهجيات وبيانات متفق عليها دولياً لدورة العُمر للتمكين من توليد معلومات مستندة إلى العلم لدعم عمليات صنع القرار والإدارة على مستويات كثيرة.

٤٩ – وشملت الأنشطة المتعلقة بنُهج دورة العُمر إذكاء الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بتقييمات دورة العُمر، ومؤشرات الأثر، وإدارة دورة العُمر. وجرى تدريب أكثر من ٥٠ ممثلاً من القطاع الخاص في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا على الأثر البيئي للمنتجات والمنظمات ونموذج نضج القدرة على إدارة دورة العمر. وعُقدت دورات تدريبية في آب/أغسطس ٢٠١٢ في نيودلهي، من أجل قطاعات الأعمال الهندية والموردين الهنود في أعقاب المؤتمر الهندي الأول المعني بإدارة وتقييم دورة العمر، الذي نظمه اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندي والمبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية دورة عُمر السمية والكيمياء البيئية، وفي ليما؛ وكذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في ليل بفرنسا. ومن المزمع عقد دورة أخرى في النصف الأول من عام ٢٠١٣ في مدينة مكسيكو. وإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٢٠٠ شخص من المكاتب الإحصائية الوطنية، والشركات، والأوساط الأكاديمية في بانكوك ونيودلهي وليما وبيجين ومدينة مكسيكو في عام ٢٠١٢ بشأن المبادئ التوجيهية العالمية لقواعد بيانات تقييم دورة العمر. وتمثل تلك المشاريع استجابة للفقرة ٧٦ (ز) من الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، التي تتناول تشجيع التفاعل بين العِلْم والسياسات. وأخيراً، ثمة دورة تدريبية على المستوى المتوسط بشأن إنشاء قواعد بيانات لتقييم دورة العمر وتعزيزها وتبادلها في أمريكا اللاتينية عُقدت في مارينغا، بالبرازيل، في أعقاب المؤتمر البرازيلي الثالث المعني بإدارة المنتجات والخدمات على مدى دورة العمر، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الهندسة الكيميائية، في مارينغا.

٥٠ – وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن أثر الكربون والمياه في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر حضرها ٣٠ مشتركاً من ١٨ بلداً، من بينها الاتحاد الروسي وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وشيلي والصين وماليزيا والمكسيك والهند.

٥١ – وصدر في عام ٢٠١٢ تقرير يستكشف إطاراً عالمياً لتقييم الاستدامة طيلة دورة عمر المنتجات، عنوانه ''نحو تقييم الاستدامة على مدى دورة العمر: اختيار اختيارات مستنيرة بشأن المنتجات''. وإضافة إلى ذلك، يتضمن المنشور المعنون *تخضير الاقتصاد من خلال التفكير في دورة العمر*، الذي أُعد من أجل مؤتمر ريو + ٢٠، مسائل أساسية بشأن فوائد وأهمية اتباع نهج دورة العمر ويصف خريطة طريق تتجاوز عام ٢٠١٢ لتعميم التفكير في دورة العمر على الصعيد العالمي. وهذا العمل يساهم في زيادة القدرة الوطنية على وضع مؤشرات للتقدم المحرز من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة استخدام الموارد.

(ج) أدوات الإعلام بشأن المنتجات وتوسيمها

٥٢ - أنجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً تقنياً كبيراً بشأن الإعلام المتعلق باستدامة المنتجات، كان يجري تنفيذه منذ عام ٢٠٠٧، لتمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص التي تتيحها الأوسام الإيكولوجية للحد من الأثر البيئي للصناعات التحويلية مع زيادة القدرة على المنافسة الدولية والنفاذ إلى الأسواق. وقد نُفذ المشروع في سبعة بلدان (إثيوبيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين وكينيا والمكسيك والهند) وكان يركز على المنسوجات، ولبابة الورق والورق، والأحذية، والأجهزة الكهربائية. وعلى الصعيد العالمي، عمل المشروع على تشجيع زيادة التعاون، وجعل الوسم الإيكولوجي فرصة في الأسواق يمكن أن تحسِّن كفاءة استخدام الموارد وتقلل من الآثار البيئية بدلاً من أن تتسبب في وجود ''حاجز للتجارة الخضراء'' بالنسبة للاقتصادات الصاعدة. وقد ولّد المشروع اهتماماً في أوساط الصناعة والحكومات.

٥٣ - ونسّق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية تعاون إقليمي على سبيل المتابعة في بلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي) في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢. وكان الهدف هو تقييم استراتيجيات التعاون الإقليمي بشأن الوسم الإيكولوجي وإحراز تقدم فيها وتشجيع الشراء العام المستدام.

٥٤ - ونُظمت حلقة عمل دولية في شباط/فبراير ٢٠١٢، ضمّت في معظمها الاقتصادات الصاعدة، لمناقشة الاستراتيجيات التنسيقية، والتحديات التي يمثلها انتشار الأوسام الإيكولوجية ومشاكل من قبيل الغسل الأخضر أو الممارسات التجارية المجحفة. وكانت الحلقة، التي موّلتها ألمانيا، هي متابعة لانخراط برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقييم حالة معلومات استدامة المنتجات في مختلف أنحاء العالم من خلال بحوث ورسم خرائط وإجراء دراسات استقصائية ومقابلات مستفيضة.

٥٥ - وموّلت فرنسا دراسة بشأن دور البائعين بالتجزئة والاستخدام الحالي لممارسات الاستدامة في التأثير على الموردين والمستهلكين من خلال معلومات استدامة المنتجات. وجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ استعراض نتائج الدراسة.

(د) المباني والتنمية الحضرية المستدامة

٥٦ - في مؤتمر ريو + ٢٠، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة المبادرة العالمية للمدن المتسمة بكفاءة استخدام الموارد. وستوفر المبادرة لصناع القرار آلية لتبادل التجارب، وتقاسم أفضل الممارسات، وإنشاء عملية استعراض أقران بشأن أثر الموارد بالنسبة للمدن. ويضطلع البرنامج باستعراض للمنهجيات المتعلقة بتدفقات الموارد على مستوى المدن، قبل تحديد نهج أكثر اتساقاً لاستخدام الموارد وكفاءتها في المدن. وتستفيد المبادرة من عمل البرنامج مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (لا سيما موئل الأمم المتحدة) وشبكات المدن من قبيل شبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة الأعضاء في المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية. وهدفها هو استخدام القدرة التنظيمية الموجودة لدى البرنامج لتحسين تآزر المجموعات العاملة بشأن المدن المتسمة بكفاءة استخدام الموارد. وإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج التعاون بنجاح مع منظمات دولية أساسية بشأن عمله في مجال المدن. وفي إطار برنامج العمل المشترك بين البرنامج وتحالف المدن وموئل الأمم المتحدة والبنك الدولي، عُقدت حلقات عمل في الفلبين في شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي أوغندا في تموز/يوليه ٢٠١٢، وفي غانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لتدريب الممارسين المحليين في المدن على تعميم البيئة

في عمليات التخطيط. واستناداً إلى هذا، يجري وضع منهجية، ستُنجز في عام ٢٠١٣، لتحسين إدماج الشواغل البيئية وإعلام المشاريع المستقبلية للكيانات المشاركة في برنامج العمل المشترك. وتتمثل نتيجة رئيسية أخرى من نتائج برنامج العمل المشترك في مركز المعرفة المعني بالمدن وتغيُّر المناخ (K4C)، الذي أُطلق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي، وسيستخدم موئل الأمم المتحدة ذلك المركز كمنبر لتبادل المعلومات وكمركز للمعرفة من أجل مبادرته بشأن المدن وتغيُّر المناخ.

٥٧ - وقد حافظت مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المباني المستدامة والمناخ (UNEP-SBCI) على تركيزها على تشجيع سياسات وممارسات البناء المستدامة في جميع المناطق الإقليمية. وعُقدت، في شراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، جلسات تحاور تحت إشراف المبادرة في ساو باولو، بالبرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، قبل مؤتمر ريو + ٢٠، وفي سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بدعم من مركز المباني المستدامة، التابع لهيئة سنغافورة للبناء والتشييد الذي يتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإضافة إلى ذلك، أُطلقت مشاريع جديدة في إطار مبادرة الإسكان الاجتماعي المستدام في بنغلاديش والهند في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لتحسين الأداء الاستدامي لوحدات الإسكان الميسورة التكلفة، وإذكاء الوعي بالاستدامة في قطاع البناء، وتدريب المهنيين. وتولت مبادرة المباني المستدامة والمناخ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عمل فرقة عمل مراكش المعنية بالبناء والتشييد المستدامين، التي ترأستها وزارة البيئة في فنلندا. وقد أفضى الجهد الذي بذلته فرقة العمل إلى مشروعين للبيان العملي بشأن سياسات البناء المستدام من أجل البلدان النامية نُفذا في بوركينا فاسو وكينيا، ويشجعان على اعتماد أدوات سياساتية ذات صلة محلياً، وأدوات للتقييم والتنفيذ. وأخيراً، تجري صياغة المقياس المشترك للكربون من خلال المنظمة الدولية للتوحيد القياسي كأساس لمعيار دولي يقاس به استهلاك الطاقة والإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من عمليات البناء. وقد مضت قُدُماً عملية إعداد ذلك المقياس بحيث بلغت مرحلة مسودة معتمدة من اللجنة ومن المتوقع وضع صيغتها النهائية في عام ٢٠١٤. وأُجريت تجربة نموذجية مع الشركاء في مبادرة المباني المستدامة والمناخ، ونُفذت مشاريع للبيان العملي في مدن أوروبا الشرقية.

(هـ) النُظم الغذائية المستدامة

٥٨ - وفي ''المستقبل الذي نصبو إليه'' أقر رؤساء الدول والحكومات بضرورة الإقلال إلى حد كبير من فواقد ما بعد الحصاد وغيرها من أشكال الفواقد والهدر الغذائية في سلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها.[١٠] وفي عام ٢٠١١، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فرقة عمل للأغذية الزراعية معنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل وضع برنامج نُظم غذائية مستدامة وتحفيزه وتنفيذه وتوفير إطار استراتيجي لأنشطة الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع الأغذية الزراعية. ويتمثل أحد جوانب هذا البرنامج الرئيسية في افتراض أن نظماً غذائية أكثر استدامة ستفضي إلى مزيد من الأمن الغذائي. وقد أنشئت فرقة العمل في عام ٢٠١٢ متمحورة حول أربع مجموعات نشاط وبدأت أنشطتها بشأن زيادة توافر المعلومات عن الإنتاج المستدام والوسائل المبتكرة لتعميمها؛ وتوفير اتصالات ذات صلة بالمستهلكين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الأغذية الزراعية للمستهلكين وذلك لتمكينهم من اختيار اختيارات مستنيرة، واتباع سلوك مستدام، بما في ذلك الإقلال من تبديد الأغذية؛ وإتاحة الظروف المواتية لاستيعاب

(١٠)قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ١١٠.

الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظم الغذائية على الصعيد الوطني؛ وتشجيع النُهج السوقية لكفالة زيادة الوصول إلى أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من قِبَل أصحاب المصلحة في سلسلة الإمدادات الغذائية، وتوفير حوافز لهم. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات في مجال سلسلة الإمدادات ترمي إلى تحديد الآثار البيئية لتلك السلسلة واستحداث خرائط طريق وأنشطة لمعالجة بؤر الاستدامة. ووُضعت في عام ٢٠١٢ منهجية نموذجية لإنشاء سلاسل إمدادات غذائية مستدامة على أساس مشروعين نموذجيين، في قطاع الأرز في تايلند وفي قطاع الأسماك في البرازيل.

٥٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢ اعتمد المشاركون في الاجتماع السابع للمائدة المستديرة الأفريقية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين مقرراً بشأن إقامة موائد مستديرة للأغذية الزراعية معنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا بالتعاون مع فرقة عمل الأغذية الزراعية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستكون أهداف الموائد المستديرة هي في المقام الأول إعداد مبررات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والترويج لتلك المبررات، وتيسير استيعاب أفضل الممارسات على الصعيد الوطني، وتحديد الأولويات على صعيد السياسات لتشجيع النظم الغذائية الأكثر استدامة. والبلدان التي حُددت للموائد المستديرة الأولية هي جنوب أفريقيا وغانا وموزامبيق، وجميعها إما لديها قطاعات أغذية صناعية ناشئة أو راسخة ولديها مشاكل كبيرة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية.

(و) الشراء العام المستدام

٦٠ - في عام ٢٠١٢ اختتم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً استغرق ثلاث سنوات بشأن بناء القدرات من أجل الشراء العام المستدام يرمي إلى مساعدة سبعة بلدان نموذجية[(١١)] في وضع سياسات للشراء العام المستدام من خلال منهجية وضعتها فرقة العمل المعنية بالشراء العام المستدام، التابعة لعملية مراكش والتي ترأسها سويسرا. ومن خلال هذا المشروع، تلقى ١٣٢ خبيراً من أكثر من ٥٠ بلداً تدريباً من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الشراء العام المستدام. وبعد وضع خطط عمل وطنية بشأن الشراء العام المستدام وإنشاء أفرقة توجيهية وطنية مشتركة بين الوزارات في جميع البلدان، بدأت شيلي وكوستاريكا وكولومبيا وموريشيوس في تنفيذ خطط عملها بحيث تدمج المعايير البيئية والاجتماعية في نظمها الخاصة بالمشتريات. وقد صدرت في عام ٢٠١٢ النواتج التالية: مبادئ توجيهية للشراء العام المستدام؛ ومجموعة أدوات تدريبية، يمكن تكييفها حسب السياقات الوطنية، من أجل صناع القرار والموردين والمسؤولين عن الشراء؛ ودراسة بشأن آثار الشراء العام المستدام؛ ومركز لإدارة المعارف المتعلقة بالشراء العام المستدام موجود على الإنترنت سيُدمج في المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد بدأت في أواخر عام ٢٠١٢ مرحلة موسعة من هذا المشروع، موجهة إلى ٢٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم، بدعم من المفوضية الأوروبية. ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع حكومة الهند، في آب/أغسطس ٢٠١٢ حلقة دراسية مكثفة بشأن الشراء العام المستدام من أجل السكك الحديدية الهندية؛ وقد عُقدت الحلقة في نيودلهي وحضرها أكثر من ٤٠ من كبار المسؤولين من شبكة السكك الحديدية. وكان الناتج الرئيسي

(١١)أوروغواي، وتونس، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، وموريشيوس.

للحلقة هو ورقة مفاهيمية تصف نهجاً تشغيلياً يمكن للسكك الحديدية الهندية أن تتبعه لتعزيز الشراء العام المستدام، وهو نهج يمكن أن يكون ذا أهمية بالنسبة لبلدان أخرى.

٦١ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مؤتمر ريو + ٢٠، المبادرة الدولية للشراء العام المستدام، التي أيدها بالفعل ٣٠ بلداً ومنظمة. وكمتابعة لعمل فرقة عمل مراكش المعنية بالشراء العام المستدام، تسد هذه المبادرة ثغرة في تنسيق عملية تطبيق مبدأ الشراء العام المستدام على نطاق العالم وتتيح منبراً عالمياً للممارسين في مجال الشراء ولغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين.

(ز) السياحة المستدامة

٦٢ - وفي ''المستقبل الذي نصبو إليه''، شجع رؤساء الدول والحكومات تنمية السياحة المستدامة وتعزيز الاستثمارات المالية ذات الصلة.[١٢] وتسعى الشراكة العالمية من أجل السياحة المستدامة، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١١، إلى تحقيق نفس الهدفين. وقد أُطلقت تلك الشراكة لتكون خلفاً لفرقة عمل مراكش الدولية السابقة المعنية بتنمية السياحة المستدامة من أجل مواصلة العمل الناجح والتوسع فيه والاستفادة من عملها وزخمها. وتضم الشراكة العالمية حالياً ٨٧ شريكاً مسجلاً. وستمثل التقارير المتعلقة بحالة السياحة المستدامة في مناطق الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ والجنوب الأفريقي أساس سلسلة التقارير المرحلية الإقليمية السنوية عن تعزيز السياحة المستدامة. وقد عقدت منطقتا الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ اجتماعين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على التوالي، بالتعاون مع شركاء رئيسيين، لتحديد الاحتياجات والأولويات ووضع مقترحات وتأمين التمويل للأنشطة الإقليمية والوطنية.

٦٣ - ووضعت الشراكة العالمية من أجل السياحة المستدامة، بالتعاون مع المجلس العالمي للسياحة المستدامة، معايير مسحية من أجل مشاريع السياحة المستدامة وذلك لمساعدة الشركاء في تصميم مشاريع السياحة المستدامة على نحو أفضل وتنفيذها ورصدها وقياسها، مع التركيز على سبعة مواضيع ذات أولوية. وستجري عملية تجريب للمعايير، التي استعرضها أكثر من ٤٠ خبيراً تقنياً من مختلف أنحاء العالم حتى نهاية عام ٢٠١٢.

٦٤ - وترمي شبكة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالسياحة المستدامة (Asia Pacific NEST)، التي نُظمت في ندوة إقليمية عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، إلى توفير إطار للتعاون بشأن السياحة المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

٦٥ - وأنجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في عام ٢٠١٢ مشروعاً استغرق ثلاث سنوات بشأن السياحة الريفية المستدامة من أجل صربيا وذلك في إطار برنامج للأمم المتحدة يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة العالمية للسياحة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وكان الهدف من البرنامج هو دعم تنمية السياحة الريفية في صربيا تعزيزاً للنشاط الاقتصادي والعمالة.

(١٢)قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرتان ١٣٠و١٣١.

٦ – استخدام قاعدة المعرفة العلمية والسياساتية والآليات الدولية للسياسة العلمية، بما في ذلك فريق الموارد الدولي

٦٦ – لقد حقق فريق الموارد الدولي، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧، تقدماً كبيراً وبعيد المدى في عام ٢٠١٢، بما في ذلك إطلاق تقرير تقييمي عن قياس استخدام المياه، والاستكمال والإصدار الوشيك لتقارير عن الفصل على مستوى المدينة، والفصل في الممارسة العملية، والآثار البيئية للمعادن، وتكنولوجيات إعادة التدوير، وإعداد تقارير مقبلة عن كفاءة المياه، والإدارة المستدامة للأراضي، والمفاضلات في تكنولوجيات التخفيف من غازات الاحتباس الحراري.

٦٧ – وأعد الفريق تقريراً موجزاً أُطلق في مؤتمر ريو + ٢٠، عنوانه ''الإدارة المسؤولة للموارد من أجل عالم مستدام: استنتاجات من فريق الموارد الدولي'' (أنظر UNEP/GC.27/INF/13). وقد عرض التقرير الاستنتاجات الرئيسية للسلسلة الأولى من تقييمات الفريق، بما في ذلك عن المواضيع المذكورة في الفقرة السابقة، ومن ثم فهو يسلط الضوء على إسهامات الفريق الهامة في مجالي كفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية.

٦٨ – ونظّم الفريق أيضا حلقات دراسية بشأن كفاءة استخدام الموارد على الصعيد الإقليمي وعزز شراكات متعددة. فقد نظّم الفريق حلقة دراسية دولية بشأن كفاءة استخدام الموارد ونهج الفصل في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠١٢ حضرها أكثر من ٤٥ من كبار واضعي السياسات والخبراء من الحكومات ومن قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والبحثية. وقد أتاحت فرصة للعلماء والخبراء لعرض استنتاجات الفريق الرئيسية على واضعي السياسات وللانخراط في حوار تفاعلي بشأن السياسة العامة من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة في آسيا. وترأس الفريق أيضاً جلسات موضوعية أثناء منتدى الموارد العالمي الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ومنتدى الموارد الأوروبي الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مما أتاح الفرصة لأعضاء الفريق من الخبراء لعرض استنتاجات الفريق الرئيسية على واضعي السياسات مع تبادل الأفكار والتجارب بشأن وضع السياسات من أجل الإدارة المستدامة للموارد.

ثالثاً – الدروس المستفادة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٦٩ – يدلل الاعتماد الرسمي للإطار العشري في مؤتمر ريو + ٢٠ على تجدد استعداد المجتمع الدولي لتحقيق التحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهو يعكس أيضاً اهتماماً واضحاً لدى البلدان بسرعة التنفيذ. فعلى سبيل المثال، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ كانت المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تلقى بالفعل طلبات من ثمانية بلدان في المنطقة الإقليمية لدعم تنفيذها للإطار العشري على الصعيد الوطني. وأيضاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الرابعة عشرة مقرراً بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يدعو إلى استعراض برنامج الإطار العشري الأفريقي لتسريع وتيرة تنفيذ الإطار العشري العالمي.

٧٠ – وبينما تحقق تقدم في وضع استراتيجيات إقليمية، يلزم مزيد من الدعم لتعميم وتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، حددت الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠، القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة الإقليمية. بيد أن التنفيذ على الصعيد الوطني لم يحقق تقدماً. فالبلدان التي لا توجد لديها برامج أو مراكز

وطنية للإنتاج الأنظف تحركت ببطء نسبياً صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث توجد بالفعل سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين، تلزم زيادة التركيز على استحداث أدوات من أجل تنفيذ تلك السياسات.

٧١ - وعلى الصعيد الإقليمي، تلزم تعبئة مزيد من الموارد للاستجابة بفعالية لتزايد احتياجات واهتمام البلدان فيما يتعلق بتنفيذ سياسات وإجراءات للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتحتاج البلدان إلى دعم وتوجيه مستمرين في وضع سياسات جديدة للاستهلاك والإنتاج المستدامين وتجريبها وتنفيذها على الصعيد الوطني، وكذلك في رصد التقدم المحرز.

٧٢ - وثمة حاجة إلى الاستثمار في المنهجيات وتوليد البيانات وبناء القدرات فيما يتعلق بمؤشرات مقياس التقدم المحرز صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وكفاءة استخدام الموارد، والفصل، والاستدامة. ويجب أن تجسِّد المؤشرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالفعل على وضع مؤشرات للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاقتصاد الأخضر المتسم بكفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك من خلال التعاون مع مبادرات أخرى تضطلع بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ووكالة البيئة الأوروبية، وغيرها من الجهات. وهذا يشمل التعاون من خلال منتدى المعرفة بشأن النمو الأخضر. وستدعم هذه الجهود تحديد المؤشرات ذات الصلة لتتبع التقدم المحرز في الإطار العشري وقياس نتائجه على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٧٣ - والاستهلاك والإنتاج المستدامان يمثلان قضية معقدة وشاملة تضم الكثير من مجالات السياسات وجميع القطاعات الاقتصادية، وتتطلب تعاوناً وتنسيقاً فعالاً بين أصحاب مصلحة متعددين. ولذا من اللازم أن تعزز البلدان قدرتها على التعاون بين الوزارات وبين الإدارات وبين أصحاب مصلحة متعددين. وهذا ينطوي على تعزيز التواصل والتعاون الأفقيين. وستيسر تسمية مراكز تنسيق وطنية معنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو الذي يدعو إليه نص الإطار العشري، هذا التنسيق.

٧٤ - ويظل الإشراك الفعال للقطاع الخاص في التحول إلى اقتصاد يتسم بكفاءة استخدام الموارد ويستند إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة أولوية بالغة الأهمية. وعلى الرغم من أن الجهود الأولية لعرض المبررات الاقتصادية للاستهلاك والإنتاج المستدامين قد بيّنت الأدلة على المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تتحقق من الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ما زال يلزم عمل الكثير. ويتزايد بروز الإبلاغ عن الاستدامة كمجال يمكن فيه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ييسر ويقيس التحسينات في كفاءة استخدام الموارد والتحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيكون من الضروري أيضاً بناء قدرات قطاعات الأعمال على إنتاج منتجات مستدامة من خلال اتباع نُهج متكاملة مبتكرة، بما في ذلك نهج دورة العمر، والمبادرات التي تتناول سلاسل الإمدادات والقيمة، التي سُلط الضوء عليها باعتبارها تمثل أفضل الممارسات ويلزم تطبيقها على نطاق أوسع من خلال مسارات عمل شتى (منها مثلاً المنتجات المستدامة) وفي القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧٥ - ولا تتوافر سوى بيانات محدودة عن استهلاك الموارد في المدن. مما يجعل من الصعب بالنسبة للمدن أن تدمج استخدام الموارد واستهلاكها في التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المدن المتسمة بكفاءة استخدام الموارد، تبين أنه في عالم يزداد تحضرا تتيح المدن فرصاً هامة لتحقيق وفورات حجم. وعلى المستوى دون الإقليمي، يمثل تنفيذ السياسات القائمة

للاستهلاك والإنتاج المستدامين تحدياً وفرصة على حد سواء. وسيتطلب التنفيذ السليم التعامل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة (المدن، وشركات القطاع الخاص، والمرافق، والأوساط الأكاديمية، وغيرها) لتحفيز صناع القرار على الصعيد المحلي على الإسهام في تصميم ودعم تنفيذ الأنظمة المعلنة على الصعيد الوطني.

٧٦ - وبإمكان قطاع البناء أن يؤدي دوراً دافعاً صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ومن الضروري إدماج المباني المستدامة والتشييد المستدام في التخطيط للتنمية الحضرية وللبنية التحتية من أجل الاستفادة تماماً من إمكانات التنمية المستدامة. وفرص تحقيق نطاق أكبر من كفاءة استخدام الموارد في قطاع البناء، من خلال بذل جهود في تخضير سلاسل الإمداد، كبيرة أيضاً. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كثب أيضاً مع مجالس البناء الأخضر والسلطات المحلية ويشركها على نحو أنشط.

رابعاً – طريق المضي قُدُماً

٧٧ - وبينما ستتم تسمية مجلس صغير بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لتوجيه عملية تنفيذ الإطار العشري، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالفعل، بوصفه أمانة الإطار المسماة، بإشراك أصحاب المصلحة وتحديد مراكز تنسيق وطنية تعمل مع غيره من كيانات الأمم المتحدة على تحديد المجالات التي يمكن فيها لتلك الكيانات الإسهام في الوفاء بوظائف الإطار. وينبغي أن تشمل تلك الوظائف الترويج للقيمة المضافة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتحديد مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ الإطار، وإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عملية صنع القرار على جميع المستويات، وإشراك القطاع الخاص، وتشجيع زيادة التعاون والتواصل الشبكي، وتيسير الحصول على المساعدة التقنية وغيرها من الموارد، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ومن الوظائف الأساسية أيضاً تشجيع الابتكار والأفكار الجديدة مع الاستفادة من قاعدة المعرفة العلمية والسياساتية ودعم تقاسم المعرفة والمعلومات وإذكاء الوعي والتعليم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧٨ - وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى توليه مهام الأمانة، بتقديم دعم إضافي لبرامج الإطار، بدءاً بتلك التي حددتها الحكومات بالفعل في مؤتمر ريو + ٢٠. وستركز جهود البرنامج، مستفيدة من التجربة ومن عمل فرق عمل عملية مراكش والمبادرات الأخرى القائمة، على إعلام المستهلكين، والشراء العام المستدام، والسياحة المستدامة. وسيوفر البرنامج، متى أمكن، مدخلات وتوجيهات للجهات الفاعلة الرئيسية في برامج الإطار التي تركز على المجالات والقطاعات الأخرى، المحددة حالياً بأنها البناء والتشييد والتعليم وأساليب الحياة. وسيتحقق هذا من خلال تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والمجموعات الرئيسية، ومن بينهم الحكومات وقطاعات الأعمال ومنظمات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية البيئية وكيانات الأمم المتحدة، بما يشمل إعداد وتنفيذ مبادرات أو أنشطة بشأن مواضيع أخرى. فعلى سبيل المثال، لدى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التزام طويل الأجل بالعمل في مجال النظم الغذائية المستدامة. أما الأنشطة الإضافية فسوف تدعمها فرقة عمل الأغذية الزراعية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أثناء عام ٢٠١٣، وستشمل حلقة عمل بشأن معايير الاستدامة. وستوضع برامج أخرى، حسب الاقتضاء، استجابة لطلب واضح من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٧٩ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً، بوصفه أمانة الإطار، بإعداد عملية تشاورية من أجل تصميم برامج الإطار وإطلاقها. وتستند تلك البرامج إلى المعايير المبينة في وثيقة الإطار العشري. ويقوم البرنامج بوضع ''النموذج العام للبرامج'' الذي تدعو إليه الوثيقة. ويتمثل الهدف من ذلك في تأمين

الحصول على تعليقات من الحكومات والمجموعات الرئيسية بشأن النموذج، مع كفالة كونه بسيطاً وسهل الاستخدام إلى جانب تعبيره عن جميع المعايير المتفق عليها فيما يتعلق بالبرامج.

٨٠ - وسيكون من بين التحديات الهامة لتنفيذ الإطار زيادة الالتزام السياسي بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتشجيع تيسير المشاركة النشطة ليس فحسب من قِبَل الحكومات بل أيضاً من قِبَل القطاع الخاص والمجتمع المدني وكل المجموعات الرئيسية؛ وتحديد مجموعة واضحة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز؛ وكفالة توافر تمويل متواصل ويمكن التنبؤ به؛ والتعبير بوضوح أكبر عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المستدامة) التي تكفلها أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٨١ - وسيرمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إيجاد مزيد من أوجه التآزر فيما بين برامج ومشاريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال الإطار العشري. وستقام صلات أقوى من خلال استحداث أنشطة مشتركة. فعلى سبيل المثال، سيجري تنفيذ مشروع لبناء القدرات بشأن استخدام الشراء العام المستدام مع الوسم الإيكولوجي في الاقتصادات الصاعدة وذلك بدعم من المفوضية الأوروبية.

٨٢ - وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة الإطار، موقعاً شبكياً للإطار العشري واستراتيجية للتواصل بشأنه ويقوم بالتحضير لعملية ما قبل إطلاق المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وسيقام موقع شبكي استحثاثي يتيح لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة (الحكومات، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها) أن تصبح أعضاء وأن تسجل مبادراتها بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٣ - وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، يتضمن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتواصل تنقيح برنامج الإطار العشري الأفريقي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فضلاً عن إقامة شراكة من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا. وفي المنطقة العربية، سيُعقد اجتماع المائدة المستديرة العربي الرابع المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الربع الأول من عام ٢٠١٣، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل وضع خريطة طريق للتنفيذ على الصعيد الوطني. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سيواصل البرنامج تعزيز أنشطته، مستفيداً من عمله في إطار برنامج SWITCH - آسيا الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي، واجتماع المائدة المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومنتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيُقدَّم دعم تقني وسياساتي مكيف لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (باكستان وبنغلاديش وجمهورية لا الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والصين وفييت نام وكمبوديا والهند). وستنفَّذ أنشطة على المستوى دون الإقليمي أيضاً، تشمل وضع مبادئ توجيهية من أجل مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في بلدان جنوب آسيا. وفي منطقة أمريكا اللاتينية، سيقدَّم دعم لمجلس الخبراء الحكوميين المعني باحتياجات الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بجهوده الرامية إلى تعزيز التنفيذ الإقليمي للإطار العشري، وتحديد أوجه التآزر، وتوليد مبادرات وشراكات جديدة، والتوسع في التحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٤ - وقد أكدت البلدان في مؤتمر ريو + ٢٠ ''أن سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ينبغي ... أن تعزز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة'' وأنها ''ستواصل الجهود الرامية إلى السعي إلى اتباع نُهج إنمائية شاملة وعادلة للتغلب على الفقر وانعدام المساواة''.[١٣] وهذا

(١٣)المرجع نفسه، الفقرة ٥٨، الفقرتان الفرعيتان (س) و(ع).

يوفر توجيهاً هاماً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن موضوعي الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر. والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر والإطار العشري هما مبادرتان تكمّل إحداهما الأخرى ولكنهما متميزتان على الصعيد العالمي، ولهما ولايتان مختلفتان. أما على الصعيد الوطني، فإن الخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستجري مواءمتها وتنسيقها تماماً من أجل الاستفادة من أوجه التكامل المتأصل في النهجين. وهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أن تعمل معاً أفرقة تقنية بشأن الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وكفاءة الطاقة في نهاية المطاف، من أجل تحسين التنسيق وتقديم مشورة ودعم متكاملين إلى البلدان.

٨٥ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف تعزيز كفاءة استخدام الموارد والابتكار التكنولوجي، مع القطاعين العام والخاص للتدليل على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتحقق من تعميم الابتكار الإيكولوجي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللتعبير عن تلك المنافع، وتعزيز السياسات الوطنية. وتحديداً، سيجري تعزيز القدرات في مجالات السياسات والقدرات التقنية في كل من القطاعين العام والخاص. وسيجري تنفيذ أنشطة من خلال الوسطاء الذين يعملون مع هذين القطاعين، من قبيل المراكز الوطنية لكفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتلك المراكز تتمتع بمكانة جيدة بين الحكومات الوطنية وقطاعات الأعمال المحلية تتيح لها دعم تعميم السياسات وتشجيع حوار أكثر استنارة بين القطاعين العام والخاص. وستؤدي الأنشطة إلى إذكاء الوعي وتعرض كيفية التحسين العملي لإدماج الابتكار الإيكولوجي ضمن السياسات. وسيستفيد أيضاً واضعو السياسات في القطاع الخاص من وجود فهم أفضل للفرص والتحديات المرتبطة بالابتكار الإيكولوجي.

٨٦ - وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التركيز على تحسين الجهود التعاونية بشأن المدن والمباني المتسمة بكفاءة استخدام الموارد وذلك من خلال المبادرة العالمية للمدن المتسمة بكفاءة استخدام الموارد. وستعمل مبادرة البرنامج بشأن المباني المستدامة والتشييد المستدام على تحديد الفرص المتاحة لتحقيق زيادة كفاءة استخدام الموارد، والحواجز التي تقف في طريق ذلك، وتحديد أفضل الممارسات بشأن سلسلة الإمدادات التي تحقق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية. وسيساعد البرنامج أيضاً عدة بلدان آسيوية (إندونيسيا وتايلند والفلبين وفييت نام) في وضع إجراءات تخفيفية ملائمة وطنياً من أجل قطاع البناء.

٨٧ - وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة الإبلاغ العالمية، كمتابعة لنتائج مؤتمر ريو + ٢٠ بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، وهي مبادرة تقودها الحكومات لتعزيز دور الحكومات في تحسين الإبلاغ المؤسسي عن الاستدامة. وستركز المشاركة مع القطاع الخاص عندئذ على التحديات المحددة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، ضمن إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي.

٨٨ - وقد اعترف مؤتمر ريو + ٢٠ أيضاً بالحاجة إلى تيسير صنع قرارات مستنيرة بشأن السياسات فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة، والحاجة في هذا الصدد إلى تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات. وسيسهم فريق الموارد الدولي في هذه العملية، بحيث يحدد الثغرات الرئيسية في المعرفة، ويُزيد من إمكانية الحصول على المعرفة العلمية بالنسبة لصناع القرار الذين يضعون السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.